الأنباء
الخميس 21 ابريل 2016

طالب وزارة الشباب والرياضة بتقديم تعديل تشريعي إن لزم الأمر للتصدي لتلك الظاهرة

الحريجي يُحذّر من قضية المراهنات على نتائج مباريات الدوري المحلي

سعود الحريجي

حذّر النائب سعود الحريجي من قضية المراهنات على نتائج مباريات الدوري المحلي، والتي تصطدم مع الشريعة الإسلامية، وتنال من نزاهة الرياضة الكويتية، لاسيما في ضوء جملة من التجاوزات الصارخة التي ترتبت على عملية المراهنات على المباريات.

وطالب الحريجي الحكومة ممثلة في وزارة الشباب والرياضة ووزارة المالية بالتنسيق لتحرك مشترك للتصدي لهذه الظاهرة التي انتشرت في الآونة الأخيرة بهدف الحصول على أرباح مادية تقدمها مواقع المراهنات العالمية، لافتا إلى أن مواجهة هذه القضية واجب شرعي ومجتمعي وأخلاقي ورياضي.

وأضاف: «انه في ضوء المعلومات المتداولة عن تورط أندية ولاعبين ومدربين وحكام في المشاركة في هذه المراهنات، وما شهدته الملاعب من ممارسات تؤكد التلاعب في نتائج المباريات، بات تحرك هيئة الشباب والرياضة لازما لوضع حد لهذه الأعمال التي تشوه الجسم الرياضي بالكويت، فضلا عن مخالفتها لتعاليم الشريعة الإسلامية الغراء».

وشدد الحريجي على أن المجتمع الكويتي الذي تحكمه المبادئ والقيم الإسلامية يرفض مثل هذه المراهنات والتي تشير التقارير إلى تفشيها منذ بطولة الدوري الكويتي في الموسم الماضي (2015/2014)، بمشاركة عدد كبير من لاعبي الأندية الكويتية، إضافة الى إداريين وحكام.

ودعا إلى تحرك سريع من قبل القائمين على الوضع الرياضي لرصد سلوكيات اللاعبين والحكام وتطبيق اللوائح والقوانين عليهم، مطالبا وزارة الشباب والرياضة بتقديم تعديل تشريعي إن لزم الأمر للتصدي لتلك الظاهرة.

وقال الحريجي: «إن وزارة المالية مطالبة كذلك بتفعيل رقابتها على عمليات المراهنات البنكية التي تتم عبر مواقع دولية»، مشيرا إلى أن هذه الظاهرة لا يمكن السكوت عنها بحال من الأحوال وعلى الحكومة بجميع أجهزتها المعنية أن تتحرك لمواجهتها.

وتطرق إلى أن إحدى الصحف ذكرت أن لاعب أحد الأندية الصغيرة، التي لم تحقق بطولات على مر تاريخها أو حتى نتائج إيجابية لافتة في السنوات الماضية، راهن على خسارة فريقه بأربعة أهداف دون رد مقابل ربحه 19 ألف دينار، واضطر في الدقائق الأخيرة الى ارتكاب ركلة جزاء مضحكة، وأهدى منافسه تمريرة تمكن من خلالها من إحراز الهدف الرابع.

وأوضح الحريجي: «لا يعقل أن تمر التجاوزات الرياضية الصارخة التي عزاها مراقبون إلى قضية المراهنات مرور الكرام، فعلى الجهات المعنية وعلى الاتحاد الكويتي لكرة القدم البدء في التحقيق والوصول إلى الأطراف التي تتلاعب في النتائج وإنزال العقوبات اللازمة».

الخرينج: حظر تحويل ملكية أي عقار تجاري أو استثماري إلا بعد سداد مستحقات الكهرباء

مبارك الخرينج

تقدم نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخرينج باقتراح برغبة بحظر تحويل ملكية أي عقار تجاري او استثماري وحظر تحويل عقود املاك الدولة بشأن جميع القسائم الا بعد سداد المستحقات الخاصة بخدمات الكهرباء والماء وعدم قبول التعهدات المعمول بها حاليا، وذلك حرصا على دفع مستحقات الدولة نظير الخدمات العامة المقدمة. وقال الخرينج في اقتراحه: حرصا على دفع مستحقات الدولة نظير الخدمات العامة المقدمة، لذا أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

1ـ حظر تحويل ملكية أي عقار تجاري او استثماري الا بعد احضار براءة الذمة بسداد المستحقات الخاصة بخدمات الكهرباء والماء وعدم قبول التعهدات المعمول بها حاليا. 2ـ حظر تحويل عقود املاك الدولة بشأن جميع القسائم الا بعد سداد المستحقات الخاصة بخدمات الكهرباء والماء وعدم قبول التعهدات المعمول بها حاليا.

أكد خلال ندوة عقدت في ديوانه أن لها بصمة في عمل المجلس على الرغم من عدم وجود تمثيل نسائي

التميمي: من 3 إلى 5 آلاف وحدة سكنية في مشروع المطلاع السكني تخصص للمرأة

سلطان العبدان

عبدالله التميمي

أكد مراقب مجلس الأمة وعضو لجنة الأسرة والمرأة النائب عبدالله التميمي أن للمرأة الكويتية بصمة في عمل المجلس على الرغم من عدم وجود تمثيل نسائي لهن في البرلمان، مشيرا إلى أن النواب حاملين هموم المرأة وقضاياها وأخذوا على عاتقهم مشاكلها خصوصا المطلقات والمتزوجات من غير الكويتيين.

وقال التميمي خلال ندوة «حقوق المرأة هل حصلت عليها؟» التي أقامها تجمع تواصل الثقافي الاجتماعي في ديوانه مساء أمس الأول إن المرأة لديها حقوق وطلبات كثيرة لم تتحقق، مبينا أن الدستور لم يفرق بين الرجل والمرأة ومن القضايا المهمة التي تشغل بالنا ونسعى في مجلس الأمة إلى وضع الحلول لها هي قضية حق المرأة الإسكاني على الرغم أن هناك قانون يقر بإعطاء المطلقة والأرملة قرضا إسكانيا يصل لـ70 ألف دينار إلا أنه هناك فئات أخرى محرومة من حق السكن ولا تتلقى بدل إيجار والتي لا ندخر جهدا لانصافهن بإقرار القوانين وتفعيلها من أجل أن يتمتعن بحياة كريمة.

وبين التميمي أن لجنة الأسرة والمرأة في المجلس التقت وناقشت وزير الإسكان ياسر أبل عدة مرات حول إصدار وتفعيل التشريعات الخاصة بشأن سكن المرأة الكويتية بجميع فئاتها سواء المتزوجة من غير كويتي أو الأرملة أو المطلقة والعزباء، كما أن اللجنة أوصت مؤسسة الرعاية السكنية بأن تأخذ بالحسبان في كل مشاريعها السكنية القادمة ان تكون هناك حصة للمرأة في بعض الوحدات السكنية من تلك المشاريع، لافتا إلى أن الوزير أكد لنا أن هناك ما يعادل 3 آلاف وحدة سكنية في مشروع مدينة صباح الأحمد ستخصص للمرأة كذلك احتمالية أن تكون هناك ما بين 3 إلى 5 آلاف وحدة سكنية في مشروع المطلاع السكني تخصص للمرأة.

وأضاف التميمي أن هناك أمورا وقضايا متراكمة منذ سنوات والمجلس الحالي يحمل تتبعات أمور كثيرة من المجالس السابقة، مشيرا إلى أن المجلس الحالي سيدفع بوضع الحلول لمشاكل المرأة كافة وان موضوع القرض الإسكاني الذي يمنح الآن للمرأة لا يجدي نفعا في ظل ارتفاع الأسعار الرهيب في العقارات.

وأوضح التميمي أن هناك موضوعا تعاني منه المرأة وخاصة المتزوجة من غير كويتي سواء بدون أو من جنسيات أخرى وهو بشأن المساعدات الاجتماعية وذلك لبعض الأمور التعقيدية والشروط الموضوعة بهذا الشأن، مبينا أن اللجنة أوصت ديوان الخدمة المدنية بشأن أبناء الكويتيات غير الكويتيين ممن يحملون شهادات بتخصصات وظيفية وذلك لتوظيفهم بمرافق الدولة وإعطائهم الأولوية عن غيرهم حيث إن هؤلاء اصبحوا جزءا من الشعب الكويتي.

وبين التميمي ان هناك العديد من الاقتراحات التي قدمها هو أو زملاؤه خاصة بالمرأة منها منح بدل الإيجار لها وامتيازات في المساعدات العامة وتدريب أمهات المعاقين ومنح راتب كامل لهن في حالة التقاعد وعلاج أبنائهن أسوة بأبناء الكويتي ومساواتها بالرجل في منح المسكن، مشيرا إلى أن المجلس أقر قانون حقوق الطفل الذي به كثير من الامتيازات للمرأة الموظفة وهي منحها إجازة وضع طويلة المدة وكذلك الأمومة تصل لسنتين وتخفيض ساعات العمل للموظفة الحامل حيث إن ديوان الخدمة المدنية فعل هذه الميزات مؤخرا.

وأضاف أن المجلس ماضي في وضع الحلول لمشاكل وقضايا المرأة وهناك قصور كثير في بعض التشريعات ونحن نعمل على تقديم التعديلات وسد الثغرات في بعض القوانين سواء الخاصة بالمرأة أو غيرها، لافتا إلى أن الوضع الاقتصادي حرج ومع الأسف لم نر حكومة على قدر من المسؤولية وبمستوى الطموح حيث إن البلد متعطلة والفساد استشرى وأصحاب النفوذ الذين يأخذون من البلد دون عطاء، وهناك فجوة كبيرة بين أداء الحكومة وإنجازات المجلس الذي هو اصبح يؤدي دوره ودور الحكومة أحيانا ويبادر في بعض المواضيع والقضايا سواء بشأن المرأة أو بشأن آخر.

وأشار إلى وجود إقصاء للكفاءات بجميع مرافق الدولة وعدم تمكينهم من تبوؤ المناصب القيادية والإشرافية حيث الكل يرى التعيينات التي تتم بالبراشوت، مؤكدا أن القياديين في البلد اكثر من 400 شخص إلا انه 20 منهم تقريبا هم من الكفاءات.

أثناء ندوة «مكتسبات وطن» أقيمت بديوان خالد العتيبي

العنجري: قانون زيادة تعرفة وحدتي الكهرباء والماء مخيف ويجب ألا يمر

بدر السهيل

عبدالرحمن العنجري متوسطا الحضور خلال الندوة

اكد النائب السابق عبدالرحمن العنجري ان محاور الوثيقة الاقتصادية هي محاور شكلية فهي تلخصت في ستة محاور بينما تم التركيز فقط على ما يتعلق بالدعوم التي ستمس جيب المواطن الكويتي البسيط وذي الدخل المحدود وبشكل مباشر ، متسائلا عن سبب عدم نشر الوثيقة الاقتصادية في وسائل الاعلام واصفا هذا الامر بالمستغرب والمثير الجدل.

وقال العنجري خلال الندوة التي أقيمت في ديوان د.خالد ضيف الله العتيبي مساء امس الاول بعنوان «مكتسبات وطن»: ان رئيس وزراء بريطانيا السابق توني بلير وهو صاحب شركة استشارية عالمية ابدى استغرابه من المردود المالي لاملاك الدولة في الكويت والذي يستفيد منه التاجر اكثر من استفادة الدولة والمواطنين لذلك يجب على الحكومة ان تعيد النظر في ايرادات الدولة من الاراضي المؤجرة على التجار فلا يعقل اسعار ايجارها الحالية وهي تقدم لهم بثمن بخس وهناك من يستخدم هذه الاراضي الاستخدام الخاطئ من خلال تأجيرها من الباطن بالرغم من ان الدولة منحت للتاجر هذه الاراضي لاستغلالها في المجالات الحرفية والصناعية وليس لايجارها في الباطن.

واضاف العنجري أن زيادة اسعار الكهرباء التي وردت في القانون الذي عرض على مجلس الامة هي أسعار مخيفة ويجب ألا يتم تمرير هذا القانون لانه سينعكس سلبا وبشكل مضر وكبير على المواطنين، موضحا ان قانون الخصخصة الذي اقر في عام 2009 و2010 كان لوقف الهدر الحكومي في بيع الاصول ولحفظ حق المواطنين ولكن لم تفعل الحكومة هذا القانون حتى يومنا هذا مؤكدا على ان تشكيل المجلس الأعلى للتخصيص هو السبب في وقف تنفيذ هذا القانون الذي لايزال محفوظا في الادراج، في الوقت الذي خصخصت فيه محطات الوقود وكانت بين شركة البترول الوطنية وشركتين وكان ذلك قبل ان يكون هناك قانون ينظم عملية التخصيص.

وزاد العنجري أن الفوائض المالية منذ عام 2000 حتى عام 2014 تتجاوز 88 مليار دينار كويتي متسائلا: اين ذهبت هذه الفوائض المالية كما ان صندوق الاجيال القادمة لا أحد يعلم عن اجمالي المبالغ التي دخلت فيه ولم ترد الحكومة على اي سؤال برلماني حول هذا الموضوع وهذه الامور تثير مخاوف وتساؤلات كثيرة، واختتم حديثة قائلا: لا يمكن ان تعالج المشاكل الحالية بذات العقول التي صنعت مشاكل الكويت.

ومن جانبه قال د.خالد العتيبي ان اي قانون ترتفع من خلاله الاسعار يجب ان يتم بناء على قانون يصدر من مجلس الامة بما فيها زيادة سعر البطاقة المدنية الذي كان بقرار حكومي وليس قانون، مشددا على ضرورة كسر الاحتكار الذي هو السبب الرئيسي للارتفاع الحاد في الاسعار.

سيكون الخاسر الاكبر بتطبيق الخصخصة اذا اقرت بشكلها الحالي مؤكدا ان بيع الشركات الحكومية تحت مسمى التخصيص يجب أن يكون للقطاعات الخاسرة وليس العكس كما يحدث الآن حيث يراد بيع الشركات الحكومية الناجحة اما خصخصة القطاع النفطي يعتبر كارثة اقتصادية ستؤدي الى تحكم التاجر بحياة المواطن وفي أهم مصادر دخل الدولة.

واكد العتيبي: ان اي قانون ترتفع من خلاله الاسعار يجب ان يتم بناء على قانون يصدر من مجلس الامة بما فيها زيادة سعر البطاقة المدنية الذي كان بقرار حكومي وليس قانون، مشددا على ضرورة كسر الاحتكار الذي هو السبب الرئيسي للارتفاع الحاد في الاسعار.

خلال ندوة «وثيقة الإصلاح الاقتصادي بين الحقيقة والوهم»

الكندري: الدولة مستمرة في الهبات وخدماتنا الصحية والتعليمية في القاع

محمد راتب

د. عبدالكريم الكندري

أجمع المشاركون في ندوة «وثيقة الإصلاح الاقتصادي بين الحقيقة والوهم» على اهمية مراجعة الوثيقة الاقتصادية وتحديد معايير لتنفيذها لتتوافق مع الرؤية الصحيحة لتنفيذ مشاريع الاصلاح الاقتصادي المنشود، مؤكدين فشل الحكومة في ادارة مشروعات التنمية التي صرفت منها 11 مليارا دون اي نتائج تذكر، مشددين على اهمية عدم المساس بالمواطنين من ذوي الدخول المحدودة والمتوسطة، مشيرين الى اهمية معالجة منافذ الهدر المالي الذي تقوم به الحكومة وتقليص المصروفات لكي تستطيع الحكومة مواجهة العجز في الميزانية.

جاء ذلك خلال الندوة التي نظمها د.سعدبن حوفان الهاجري في ديوانه بمنطقة الفحيحيل اول من امس تحت عنوان «وثيقة الإصلاح الاقتصادي بين الحقيقية والوهم»، وذلك بمشاركة عضو مجلس الأمة السابق د.عبدالكريم الكندري، ومدير مركز البحوث والدراسات التخصصية د.أسامة الجهيم، وبحضور الناشط السياسي محمد خالد الهاجري.

وأكد عضو مجلس الامة السابق د.عبدالكريم الكندري أن الكويت بعد الغزو العراقي كانت أمام فرصة ذهبية لتكوين البلد من جديد، وحتى نعود للصدارة، سواء على مستوى البنية التحتية أو الاقتصاد أو العمالة أو القانون أو الدستور، ولو صدقت الوعود والنيات لاجتزنا دول الخليج في كل شيء، إلا أن شيئا لم يتغير، مشيرا إلى أن البلد لا يوجد فيه قطاع بلا مشاكل، وهذا كلام رئيس الوزراء نفسه، حيث يقول إن هناك قيادات مهترئة ولا توجد رؤية ولا خطة ولا تنفذ توجيهات ورؤى رؤية صاحب السمو.

واشار الكندري الى انه لا يوجد أي مساحة زمنية للمجاملة، فكل التقارير الاقتصادية خلال الـ 10 سنوات الماضية كانت تقول إننا مقبلون على عجز ما يستدعي إيجاد بدائل للنفط، وكانت هناك فرص وبدائل منها تحويل الكويت لمركز مالي تستثمر الدول فيه، إلا أن الدولة استمرت في الهبات والعطايا، حتى الآن في العجز نجد صندوق التنمية يوقع إنشاء مدارس ومستشفيات لدول ونحن نعاني من أبسط الاحتياجات، فآخر مستشفى كان العدان الذي أنشئ عام 1981، وجامعة الشويخ لا يوجد لها بديل فحتى اليوم لم نستطع إنهاء الشدادية.

وذكر الكندري: اننا لسنا ضد الإصلاح بل هو ما نطالب به، ولكن أن تأتي بهذه الوثيقة التي تحتوي على تنظير، فهل هو قابل للتطبيق؟ يجب قبل ذلك أن تطبق جملة من القوانين مثل قانون تعارض المصالح، فلا يصح ممن يشرف على البلد أن يمد يده للمناقصات العامة كالتاجر.

واضاف: قمنا بتعديل قانون المناقصات ولكنه في الأدراج، وقمنا بتعديل قانون الوكالات لكن ذلك سيؤثر على الوكيل وسيجد من ينافسه، كما أنهم لم يطبقوا قواعد الحوكمة، ونحن نعلم ما يحدث في الإدارات الحكومية، فهل هذا سينقذ البلد؟ واضاف ان الخصخصة من الناحية النظرية فكرة جيدة ولكن قبل أن تطبقها لديك حزمة قوانين يجب أن تطبقها، ويجب أن تهيئ البيئة لتطبق الخصخصة، فهذا البلد لم يحاسب فيه فاسد سواء من القطاع الحكومي أو الخاص، والمفترض أن القطاع الخاص يتنافس لتقديم الخدمة الأفضل، ولكن من يقول إن القطاع الخاص فيه منافسة؟ هو مقصور على عدد من الأشخاص.

من جانبه، أكد د.سعد بن حوفان الهاجري أنه اطلع على الوثيقة في خضم الإضراب، وبعض البنود فيها تحتاج الى وقفة جادة مع أصحاب الاختصاص، ومنها خفض دعم العمالة الوطنية إلى 10٪ وهو ما يمس المواطن بشكل مباشر، كذلك الضريبة المضافة على المبيعات الاستهلاكية، حيث إن مجرد المساس بها تمس المستهلكين، إضافة إلى رفع الحظر عن خصخصة الصناعات النفطية والتعليم والصحة، فقانون التخصيص استثنى هذه القطاعات ثم جاءت هذه الوثيقة فأدرجتها.

بدوره، قال مدير مركز البحوث والدراسات التخصصية د.أسامة الجهيم: رأينا النواب عندما أتت ناقشوا الوثيقة لم يعطوها حقها، لأن الاهتمام كان موجها لتعرفة الكهرباء، متسائلا: لماذا توجهت الحكومة لهذه الوثيقة؟ فهي تجيب أن السبب هو انخفاض أسعار النفط ما يستدعي زيادة الإيرادات، وكذلك توفير حياة كريمة، وتنويع مصادر الدخل، ووقف الهدر في المصروفات العامة، وإعادة رسم الحكومة في النشاط الاقتصادي، وإعادة الريادة للقطاع الخاص، وإيجاد فرص عمل، وفرص لجذب الاستثمار المحلي والأجنبي.

وأضاف: استوقفتني عدة أسباب، منها: انخفاض أسعار النفط، فهل معنى ارتفاع أسعاره إلغاء الوثيقة؟ لا، كما أنه استوقفتني ما قالت الحكومة إنه توفير حياة كريمة وفرص عمل، وقال: من يرى الوثيقة لا يجد أي حياة كريمة للمواطن ولا فرص عمل في ظل رفع الدعم عن المواطن، فهذا كلام متناقض.